كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم التربية

شعبة علوم التربية

السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية

المحاضرة 5: مدخل لمفهوم الفساد

مقدمة:

تُعدّ ظاهرة الفساد من اكبر وأعقد التحديات التي تواجه المجتمعات، فهي ظاهرة تتعلق بانحراف الأفراد عن المبادئ الأخلاقية والقانونية لتحقيق مكاسب ومصالح شخصية على حساب المصلحة العامة. تؤدي هذه الظاهرة إلى تداعيات سلبية تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أنها تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية. كما أنها تعزز الفقر تؤدي إلى تفشي البطالة.

وتسعى العديد من الدول والمؤسسات الدولية إلى مكافحة الفساد من خلال سن القوانين، وتعزيز الشفافية، وتطبيق الحكم الراشد يتطلب التصدي للفساد تعاوناً واسعاً بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحقيق بيئة خالية من الفساد والحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على مفهوم الفساد
- التميز بين أنواع الفساد
- استنتاج مظاهر الفساد الإداري والوظيفي

المحتوى التعليمي:

1- تعريف الفساد

2- أنواع الفساد

- الفساد المالي
- الفساد الإداري
- الفساد الأخلاقي
- الفساد السياسي

المكتسبات القبلية: يفترض بك عزيزي الطالب ان تكون لديك معارف سابقة حول:

- آثار عدم تطبيق الحكم الراشد.

1- تعريف ظاهرة الفساد:

يختلف تعريف الفساد من مجتمع لآخر وذلك باختلاف المجتمعات الثقافات والعادات والمنظومات القيمية التي وضعها كل مجتمع لتحديد مسار أفراده ومؤسساته. وتعرفه "منظمة الشفافية الدولية بأنه " إساءة استخدام السلطة الممنوحة لفرد أو جماعة سواء كانت السلطة سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو دينية، أو "النفوذ أو التهاون في تطبيق القوانين" أو الاستفادة من أجل تحقيق المصلحة

الشخصية على حساب المصلحة العامة والضرر بها" كما تعرفه نفس الجهة بأنه " عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة. أي أن المسؤول يستغل منصبه لتحقيق منفعة شخصية ذاتية أو جماعته". **(منظمة الشفافية الدولية،)** ويعرفه **الطائي وراضي** بأنه سوء استخدام واستغلال السلطة والوظيفة لتحقيق مآرب ومصلحة شخصية. ويضيف أن الفساد هو الاخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص. **(الطائي، راضي، 20214)**

أما من الناحية الدينية فالفساد صفة وسلوك استكره الله ووصفه بالظلم الكبير. فالفساد في الشريعة الإسلامية يُشير إلى الانحراف عن القيم والمبادئ الأخلاقية والدينية؛ حيث يتجلى في مختلف السلوكات السيئة مثل الكذب، الغش، التلاعب بالسلطة، والظلم والرشوة وانتهاكً لحقوق الآخرين، مما يؤدي إلى تقويض العدالة الاجتماعية والروح الجماعية. ولقد حذّر الله من الفساد وكل أشكاله وتوعد المفسدين والفاسدين بأشد العذاب، إذ يقول في كتابه:

"لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، وتُدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون". (البقرة الآية188)

"إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادًا أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنفوا من الأرض". (المائدة الآية 33)

"ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها. وذلك خير لكم إن كنتم مؤمنين". (الأعراف الآية 56)

"وإذا انطلقتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقتلوا فيسلكوا في الأرض وكلوا ما تستطيعون أو تفسدوا في الأرض". (البقرة الآية 205)

هذه الآيات تشير إلى خطورة الفساد وأثره السلبي على المجتمع، وتُشدد على أهمية الحفاظ على القيم والإصلاح.

فالدين الإسلامي يُحذر من الفساد والظلم ويُشدد على أهمية النزاهة والأمانة، حيث تُعتبر تهديدا لهدم القيم الأساسية لبناء مجتمع صالح.

بشكل عام، يُعتبر الفساد في السياقات الدينية تهديدًا لكل ما هو خير وصالح في المجتمع ويؤدي إلى تدهور القيم الإنسانية.

2- أنواع الفساد:

يأخذ الفساد أشكالا متعددةحيث تم تصنيفه الى 4 تصنيفات هي:

2-1- الفساد المالي:

يشير الفساد المالي في سوء استخدام السلطة المالية أو الموارد المالية بطرق غير قانونية أو غير أخلاقية، مما يؤدي إلى الاضرار بالمصالح العامة والحقوق الشخصية.

ويشمل الفساد المالي أنواع مختلفة كالرشوة، تبييض الأموال، الاحتيال المالي، واستغلال المنصب الرسمي للحصول على مكاسب غير مشروعة. ولكل هذه المظاهر الفاسدة تأثيرها السلبي على المجتمع والاقتصاد **(قابيل وآخرون، 2022؛ إسماعيل، 2021؛ الصلاحين، 2021)**.

وتعد أسباب الفساد المالي متنوعة ومعقدة للغاية، حيث تشمل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية. من بين الأسباب الرئيسية للفساد المالي يمكن ذكر ضعف التشريعات والضوابط المالية التي تسمح بوقوع الفساد كنقطة انطلاق. فعن طريق تعزيز الفعالية والشفافية في هذه التشريعات والضوابط، يمكن أن نعمل على تقليل فرص ووقوع حالات الفساد المالي المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك، تشمل الأسباب الاقتصادية نقص الشفافية في عمليات الصفقات الحكومية والتعاملات المالية؛ فعندما لا يكون هناك نظام قوي للمراقبة والرقابة على الإنفاق الحكومي، يمكن للفساد أن يتسلل وينتشر بسرعة في النظام المالي. ولذلك، من الضروري تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات المالية لضمان عدم وقوع فساد مالي. وبالمثل، يمكن أن تكون العوامل الاجتماعية كالفقر والتفاوت الاجتماعي دوافع للانخراط في أنشطة الفساد المالي. عندما يعيش الناس في ظروف اقتصادية صعبة ويشعرون بالظلم وعدم المساواة، يمكن أن يُغريهم الفساد المالي لتحقيق مكاسب شخصية. لذلك، من الضروري تحسين العدالة الاجتماعية وتوفير فرص اقتصادية أكثر لتقليل حالات

الفساد المالي. ولا يمكن تجاهل الدور السياسي في تشجيع أو تقليل حالات الفساد المالي. فالفساد يمكن أن يكون نتيجة للفساد السياسي وقلة الحس والمسؤولية عند بعض القيادات والمسؤولين لذا، يتعين العمل على تعزيز النزاهة والحوكمة السياسية واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد على جميع المستويات.

وتتطلب مكافحة الفساد المالي جهودًا مشتركة من الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني.إذ يجب تعزيز التشريعات القانونية وتعزيز الشفافية في العمليات المالية وتحسين نظام الرقابة. علاوة على ذلك، يجب تعزيز الوعي لدى الناس حول آثار الفساد المالي في الحياة اليومية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار التعليم وتنمية المهارات وتعزيز النزاهة والأخلاق في المؤسسات والمنظمات كأدوات فعالة لمكافحة الفساد المالي. ومن جهة أخرى إن تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحسين النظم المالية وتعزيز الفحص الدقيق والفعال للعمليات المالية من شأنه أن يعزز نظم المراقبة والرقابة ويقلل من فرص وقوع الفساد. كما يجب أيضًا تعزيز ثقافة النزاهة وتفعيل سياسات الإبلاغ عن الفساد المالي من أجل حماية الشهود والأفراد الذين يقومون بالكشف عن المخاطر المالية. **(عفان، 2021؛ العزب، 2022)**

أنه من المجازفة بالقول انه يمكن القضاء على الفساد المالي وجذوره، ولكم يمكن القول انه يمكن التقليل منه ومن آثاره من خلال اليقظة المجتمعية؛ إذ يجب أن يكون لدى المجتمع رؤية واضحة ورغبة قوية في مواجهة هذا الفساد المالي، حيث يجب تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان تحقيق تقدم حقيقي في مكافحة الفساد المالي والحد من تأثيره السلبي.

كما يمكن القول أن تطبيق الحكم الراشد وما يتضمنه من آليات قوية كتطبيق نظام الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، أن يكون الأداة للتخفيف من الفساد بصفة عامة حيث يتم توثيق كافة العمليات المالية والقرارات بشكل مفصل ومتاح للجمهور، مما يقلل من فرص الفساد. كما يُعتبر تشجيع الإبلاغ عن الفساد وتقديم المكافآت للمبلغين عنه خطوة عملية أخرى في مكافحة الفساد المالي، حيث يشعر الأفراد بالحماية والدعم للكشف عن الفساد. علاوة على ذلك، يمكن تطبيق نظام الرقابة الداخلية الفعالة في المؤسسات والشركات لمراقبة أداء الموظفين والتأكد من عدم حدوث غش وفساد مالي في العمليات المالية والإدارية.

2-2- الفساد الإداري:

يشير الى كل سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي يقوم به موظف، يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة ويلحق الضرر بها. كما أنه يشير الى الاخلال بالقوانين ومخالفتها لتحقيق مكاسب ومصالح ذاتية على حساب بالمصلحة العامة، مما يؤدي الى تعزيز البيروقراطية واللاعدالة بين افراد المجتمع. حيث يتمثل الفساد الإداري في مجموعة من الممارسات المنافية للقوانين المنظمة للحياة الوظيفية العامة أو القوانين العامة للدولة، كالرشوة بشتّى أشكالها (تقديم أو قبول المال أو الهدايا أو المنافع الأخرى لتغيير سلوك أو قرار)، المحسوبية (تفضيل الأصدقاء والمقربين في الحصول على خدمات أو فرص عمل أو عقود حكومية، الإهمال وسوء الإدارة (استخدام الموارد العامة بشكل غير فعّال أو مسرف يؤدي إلى الفشل في تقديم الخدمات للمواطنين، تضارب المصالح (اتخاذ قرارات تستفيد منها شخصيًا على حساب مصلحة الجهة التي يمثلها).

وتعد أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتعددة، كانعدام الشفافية والمساءلة في أداء العاملين في الجهاز الإداري، هذا الأمر يفتح الباب أمام حدوث تجاوزات وتلاعب الافراد كل حسب منصبه ووظيفته وسوء استخدام الموارد المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، ضعف النظام القانوني والقضائي يسهم في تفشي الفساد، حيث أنه يضعف الثقة في المؤسسات القضائية ويمنح الفاسدين الحصانة من العقاب . كما أن التدخل السياسي في الشؤون الإدارية، يؤدي الى تعرض مجريات العمل الإداري للتلاعب السياسي والتدخل غير المشروع، مما يؤثر سلباً على كفاءة ونزاهة الإدارة. ولا يمكن تجاهل أيضًا تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على انتشار الفساد الإداري،

حيث تتيح هذه الظروف الصعبة تهريب الأموال ووتبييضها، بالإضافة إلى زيادة حالات الرشوة والاحتيال. ومن الجانب الداخلي، يعزى انتشار الفساد الإداري إلى سوء الإدارة والقيادة في الجهاز الإداري، حيث يؤثر ضعف الرقابة والتفتيش على الموظفين ويسهل تنفيذ أعمال فسادية دون رادع. كما يعود الفشل في توفير التدريب والتطوير المهني للموظفين إلى انتشار الفساد، حيث يعتبر هذا النقص الأساسي عاملاً مهماً في جعل الموظفين غير مؤهلين وغير قادرين على أداء مهامهم بكفاءة. كما أن غياب القيم والأخلاق تعزز من انتشار الفساد الإداري، فقد تكون القيم المنتشرة في المجتمع محايدة تجاه الفساد أو حتى تشجع عليه بشكل غير مباشر، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة الخطيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الضغوط الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها العاملون في القطاع العام تلعب دورًا رئيسيًا في التحولات السلبية في السلوك الإداري، فقد يضطرون إلى اللجوء إلى الفساد لتلبية احتياجاتهم الأساسية أو لتسهيل سبل الحصول على فرص ومزايا عديدة. إن سبل مكافحة الفساد الإداري هي تعزيز الشفافية وتعزيز الحبكة القانونية والقضائية، ومكافحة التدخل السياسي في الشؤون الإدارية، بالإضافة إلى تعزيز التدريب المهني والتطوير للموظفين، وتعزيز القيم النزيهة والسلوكيات الإيجابية في المجتمع، وتوفير الدعم الاقتصادي والسياسي للعاملين في القطاع العام. **(الغامدي، 2021؛ الصلاحين،2021)**

يُعد الفساد الإداري من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات وتعيق التنمية المستدامة. في ظل ضعف آليات الرقابة والمحاسبة وغياب الشفافية يتفشى الفساد الإداري وتتفشى معه القيم السلبية مثل انعدام الثقة في المؤسسات العامة وتقويض سيادة القانون.

إن مكافحة الفساد تتطلب جهوداً متعددة الجوانب تشمل تعزيز الشفافية والمسائلة، وتفعيل القوانين ذات الصلة، وتثقيف المجتمع حول آثار الفساد وأهمية النزاهة. فإذا تمت معالجة الفساد الإداري بفعالية، سينتج عنه مجتمع أكثر عدلاً وازدهاراً، مما يمكن من استخدام الموارد العامة لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز رفاهية المجتمع ككل.

2-3- الفساد الساسي:

يشير الى سوء استخدام الافراد او الجماعات للسلطة في المؤسسات السياسية لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، حيث يتضمن مجموعة من الأفعال والممارسات غير القانونية مثل الرشوة، واستغلال النفوذ، تزوير الانتخابات والمحسوبية. وبالتالي فأن الفساد السياسي مرتبط بانعدام الحكم الراشد والسياسة غير الصالحة.

تؤثر ظاهرة الفساد السياسي سلبًا على المجتمع والاقتصاد بطرق متعددة، فقد يؤدي إلى نقص التمويل للمشاريع الاقتصادية الكبيرة والصغيرة، مما يؤثر على نمو الاقتصاد وفرص العمل. كما يمكن أن يؤدي الفساد السياسي إلى تفاقم الفقر وتفاوت توزيع الثروة بين الطبقات المختلفة في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يزيد الفساد السياسي من الانعكاسات الاجتماعية السلبية مثل زيادة معدلات الجريمة وتدهور جودة التعليم والرعاية الصحية.

هناك العديد من العوامل المسببة للفساد السياسي، ولعل أولها نقص الشفافية وعدم وجود آليات رقابية فعالة في النظام السياسي، بالإضافة إلى التدخل الخارجي والتأثير السلبي للمصالح الشخصية والفساد المالي. كما أن ضعف المنظومة القيمية أو غياب القيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية تؤدي الى الفساد إذ يؤثر هذا الأخير على النظام السياسي والمجتمع بشكل عام.

2-4- الفساد الأخلاقي:

يشير الى إلى تزعزع المنظومة القيمية وغياب المعايير الأخلاقية لدى الافراد داخل المؤسسات وفي المجتمع، حيث يتضمن ذلك انحراف الأفعال والسلوكيات عن المعايير الأخلاقية المقبولة، مثل الكذب، الخداع، الجشع، وعدم احترام الآخرين. يمكن أن يظهر الفساد الأخلاقي في مختلف المجالات، بما في ذلك الحياة الشخصية، والعملية، والسياسية.

وتجدر الإشارة الى توضيح طبيعة هذا السلوك والتمييز بينه وبين الأخطاء الإدارية غير المقصودة. يعتبر الفساد الأخلاقي ظاهرة تؤثر سلباً على العديد من الجوانب في المجتمع بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والقيم الأخلاقية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الفساد الأخلاقي إلى تدهور الثقة بين أفراد المجتمع وتفكك البنية الاجتماعية. وتتضمن آثار الفساد الأخلاقي أيضًا الإفساد الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الثروة وفرص التنمية. لذلك، يجب أن يكون مكافحة الفساد الأخلاقي من أولويات المجتمع لضمان استقراره وتقدمه. إن الاستثمار في تعزيز النزاهة والأخلاق في المؤسسات وتشجيع الابتكار الأخلاقي يعد طريقة فعالة للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة. فقط عندما يعمل الجميع بنزاهة وأخلاق، يمكن أن نبني مجتمعًا مزدهرًا وعادلًا يحقق التنمية المستدامة.

المراجع

الطائي، حمزة حسن؛ راضي، مازن ليلو. (2014). الفساد الإداري في الوظيفة العامة. ط 1. عمان: الأردن. مركز الكتاب الأكاديمي

– عبدو، محمد جمعة. (2019). الفساد أسبابه، آثاره، الوقاية منه. ليبيا. دار المكتبة الوطنية

الغامدي، عائض سعيد. (2022). واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة في كليات التربية بالجامعات السعودية وعلاقتها بجودة الأداء من وجهة نظر منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس، *مجلة كلية التربية*، 38(12)، 211– 247

قابيل، عبد الرحمن قابيل وآخرون. (2022). نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام المُقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 46(4), 467–530

إسماعيل، علي سيد. (2021). تقنية البلوك تشين Blockchain آليةً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المعاصر. *مجلة Qasimia University Journal of Islamic Economics*, 1(1), 147–188

الصلاحين، عبد المجيد. (2021). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(1)، 619–639

العزب، جمال الدين، هبه. (2022). العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة اركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام العالمي. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 2(1)، 103– 150

عفان، منال. (2021). أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 22(4)، 7– 40

- منظمة الشفافية الدولية. https://www.transparency.org/en/what-is-corruption